INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

بيان المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان حول مقتل الكاتب والصحفي جمال خاشقجي رداً على البيان السعودي !

بعد انقشاع الغيوم وتجلّي الحقيقة حول قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي يبدوان بيان السلطات السعودية وبعد طول انتظار، كتمخض الجمل ليولد فأراً.

"أظهرت التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة العامة في موضوع اختفاء المواطن، جمال بن أحمد خاشقجي، أن المناقشات التي تمت بينه وبين الأشخاص الذين قابلوه أثناء تواجده في قنصلية المملكة في اسطنبول أدت إلى حدوث شجار واشتباك بالأيدي معه مما أدى إلى وفاته"

مقتل الخاشقجي الذي حرك المجتمع الدولي بأسره جعل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يتخبط في السيناريو المنتظر عن مقتل الصحفي بعد فقدانه السند والدعم من أهم الدول المتحالفة معه مع تصاعد اللهجات الحادة عبر تصريحاتها والتي بعضها أثار استغراب العالم في استمرار دعمها لذات الشخص في قتل الشعب اليمني، لكن تبقى النوايا الخفية لتلك البلدان في محاربتها لابن سلمان في شأن مقتل الخاشقجي تثير الجدل!!!

اليوم تعلن مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنيه بحالات الإعدام خارج القضاء أن "تفسير السعودية للإعدام التعسفي للصحفي جمال خاشقجي غير معقول".

وأشارت المقررة الى انه "لا يجب على أي حكومة قبول التفسير السعودي أو قبول أنها تقوم بالتحقيق في الأمر"، مشددةً على "اننا بحاجة إلى تحقيق دولي جدير بالثقة ونزيه وشفاف لتحديد قتلة خاشقجي لمعرفة العقل المدبر".

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يطالب بإجراء تحقيق دولي نزيه وشفاف ومنطقي والتأكيد على مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة،حيث أن الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان يدعو ان إلى حظر التعامل مع الحكومات،ذات

الصله بارتكاب هذه الانتهاكات بموجب القانون الدولي، وتكفل اعتبار هذه العمليات جرائم بموجب قوانينها الجنائية،و يعاقب عليها بعقوبات مناسبة تراعي خطورتها.

ونظراً لسجل المملكة الحافل بالقتل والاختفاء القسري وجميع انتهاكات حقوق الإنسان فإن المجلس يدعو المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء اتخاذ الإجراءات العاجلة والفورية من تحقيق وحماية لجثمان الضحية إن وجدت ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجريمة وعدم منح حصانة شاملة من الملاحقة لأي شخص يثبت تورطه في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي أو الإعدام دون محاكمة.

كما أن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لم يستهجن مقتل جمال الخاشقجي داخل القنصلية السعودية في تركيا، لأن تلك الجريمة هي استمرار لسلسة جرائم أكثر بشاعة يندى لها جبين الإنساني تمت لناشطين وأمراء سعوديين ،لكن لسوء حظهم أن المجتمع الدولي بقي صامت عن جريمة خطفهم أو قتلهم والتي آخرها كان الاختفاء القسري للأمير نواف بن طلال الرشيد.

يؤكد المجلس الدولي أن قضية مقتل الخاشقجي التي أثارت غضب المجتمع الدولي لن تمحي من ذاكرتنا مقتل وتجويع الآلاف من الأطفال والنساء في اليمن.

ونناشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الرسمية والأهلية،لمتابعة هذا الملف لعدم إفلات المجرمين من العقاب.